العدد (1409) السنة السادسة - الثلاثاء (13) كانون الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نتيجة للتحسن الأمني..المرشحون يخوضون حملات انتخابية شعبية

ترجمة: علاء خالد غزالة

بغداد – كان صباحا شتويا باردا في بغداد يوم الاثنين، لكن على بعد بضعة كيلومترات من مسجد ، حيث فجر انتحاري نفسه ما ادى الى مقتل وجرح ١١٢ شخصا في اليوم السابق، كان سمسار العقارات ذو الخمسين عاما والذي يدعى عبد الكريم وهو ايضا مرشح مستقل، كان في الشارع يحث على انتخابه في اية حال، موزعا بطاقات حملته الانتخابية ومعلقا ملصقاته على الجدران.

قال عبد الكريم لشخص مسن، وهو يسلمه رزمة من البطاقات المغلفة بالنايلون: «اذا كنت ترى اني رجل جيد، ادع الناس الى انتخابي.»

تعتبر الانتخابات المحلية التي ستجرى في ٣١ كانون الثاني الاولى التي اعتبرتها الحكومة آمنة بما فيه الكفاية للاعلان عن اسماء المرشحين بدلا عن مجرد اعلان الانتماءات السياسية، حيث ستظهر اسماء المرشحين الساعين للحصول على بطاقات الانتخاب.

وهي ايضا الانتخابات الاولى التي يقرر فيها عدد كبير من المرشحين، امثال عبد الكريم، خوض الحملات الانتخابية الشعبية ووضع صورهم بحجم كبير على ملصقاتهم واعلاناتهم المنتشرة في ارجاء المدينة. ويبدو احيانا ان الاعلانات قد غطت حتى اصغر اجزاء الجدران الكونكريتية الواقية من الانفجارات في بغداد.

وهذه الانتخابات هي جزء من سلسلة من التصويتات التي تم جدولتها في العراق لهذا العام، وتتضمن الانتخابات البرلمانية والاستفتاء على انسحاب القوات الاميركية من العراق.

سوف تشكل هذه الانتخابات، في مجموعها، المستقبل السياسي في العراق، حيث انها تنبثق بعد فترة من الصراع الطائفي واسع المدى، وتواصل طرح اسئلة اساسية، مثل ما اذا كانت وحدة العراق ستستمر ام سوف يتم تقسيمه.

كما ان هذه الانتخابات المحلية سوف تجرى على خلفية انسحاب موجة من القوات الاجنبية، واكثرها عددا من بريطانيا والولايات المتحدة. فقد وافقت الولايات المتحدة على سحب قواتها القتالية، التي يبلغ عديدها حاليا نحو ١٤٥،٠٠٠ مقاتل، من المدن بحلول ٣٠ حزيران، والانسحاب تماما من العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١.

يتوقع ان يؤدي التصويت لانتخاب مجالس المحافظات الى تصحيح التمثيل في الحكومات المحلية بين العرب السنة، خصوصا في المناطق التي كانت خاضعة للمتمردين، وطالما عانت من العنف الطائفي، وتشمل محافظات بغداد والانبار وديالى ونينوى.

هناك خوف على نطاق واسع، على كل حال، من يؤدي التصويت الى جولة جديدة من الصدامات. فقد تم اغتيال مرشح واحد في الاقل على يد منافسيه السياسيين، كما تم اعتقال عدد من مرشحي المعارضة، والتحقيق مع بعضهم بتهم تتعلق بالارهاب في ديالى.

سوف تؤجل الانتخابات في محافظة كركوك المضطربة، والتي تحتوي على ٤٠٪ من الاحتياطي النفطي في العراق. ولن تجرى الاتخابات ايضا في محافظات اقليم كردستان الثلاث، المنطقة التي تتمتع بحكم ذاتي.

وما يزيد الانتخابات تعقيدا ان نصف عدد المهجرين فقط، الذين يبلغ تعدادهم ٥،١ مليون نسمة حسب منظمة الهجرة العالمية، سوف يسمح لهم بالتصويت، وهم اللاجئون في داخل حدود العراق.

وتعد هذه الانتخابات المحلية بمثابة استفتاء على شعبية الاحزاب الدينية التي سيطرت على الوضع السياسي في العراق، ومن بينها حزب الدعوة، حزب رئيس الوزراء نوري كامل المالكي.

يقول ريدر فيسار، الباحث في المعهد النرويجي للشؤون الدولية في اوسلو، والذي يدير موقعا الكترونيا يركز على الشأن العراقي: «هناك عدم رضا واسع عن الاحزاب الدينية الحاكمة، لكن المالكي يحاول بوضوح التقليل من هذا الشأن عن طريق لعب الورقة الوطنية المعتدلة.»

وعلى الرغم من ان المالكي نفسه ليس مرشحا، الا ان حزب الدعوة الذي يقوده قد نظم مجموعة من المنظمات السياسية في إئتلاف اطلق عليه «دولة القانون»، والذي يحاول التقليل من اهمية جذوره والتركيز على التحسن الامني، والروح الوطنية، والتنمية الاقتصادية.

وقد عبر الناخبون، في مقابلات اجريت على مدى الاسبوعين الماضيين، عن اعتقادهم بان العنف الطائفي الذي تأجج في عموم البلاد مرتبط بصعود الاحزاب الدينية. وقال هؤلاء الناخبون ان الحكومات المحلية لم تفعل الا القليل من اجل توفير الخدمات الاساسية مثل الكهرباء. واليوم، بعد اربع سنوات من رفع الاصبع البنفسجي الذي اضحى رمزا للديمقراطية في العراق، فان هناك املاً بان تعيد انتخابات منفردة الامن والنظام، التي استبدلت بروح الاستسلام للقدر في ديمقراطيات اقدم بكثير.

تقول ايمان كركز، الاكاديمية البالغة خمسين عاما، التي تسكن مدينة الفلوجة، تلك المدينة التي مزقتها الحرب: «لن اشارك في هذه الانتخابات، لان من انتخبنا في المرة الماضية قد قادونا الى الفشل. لقد استخدمت معظم الاحزاب الدين والاسلام كغطاء، ومن ثم اوجدت الطائفية والشغب في مجتمعنا.»

سعت الحكومة للحد من تأثير الاحزاب الدينية على الانتخابات المحلية عن طريق منع الدعاية الانتخابية في المساجد واماكن العبادة الاخرى، ومنع استخدام صور الرموز الدينية في الشعارات السياسية، وهي الستراتيجيات التي وظفتها الاحزاب الدينية ، بنجاح كبير، في الانتخابات السابقة.

وقد قال رجل الدين الأكثر نفوذا، آية الله العظمى علي السيستاني، وهو رجل الدين البالغ ٧٨ عاما من العمر انه يخطط في البقاء على الحياد بشكل كبير خلال هذه الانتخابات.

وصرح الصدر، الذي ضعف موقفه كثيرا عما كان عليه في انتخابات ٢٠٠٥، انه سوف يساند هذه المرة مرشحين بعينهم لخوض الانتخابات المحلية، بدلا من وضع اسمه على قائمة المرشحين.

يقول صلاح العبيدي، المتحدث باسم الصدر: «لم نشأ ان نفقد ثقة الشعب عن طريق تسييس الانتخابات المحلية.»

ربما جاء هذا القرار متأخرا. يقول كرار علي، عامل البناء البالغ ٢٨ عاما في محافظة ميسان جنوب العراق، انه يخطط للتصويت لمرشحين ذوي خلفية علمانية فقط.

ويضيف: «لن انتخب اية قائمة دينية. تلك القوائم التي تعتقد ان الفن حرام، وان الرياضة حرام، وان حرية التعبير حرام، لن تحصل على صوتي لانها تربطني بقيود طالما عانيت منها، وانا اريد ان اكون حرا الان، بدون هذه القيود.»

هناك علامات اخرى تشير الى سأم الناخبين من الممارسات السياسية في العراق.

ففي استبيان حكومي، اجري في شهر تشرين الثاني الماضي وشمل ٣،٠٠٠ ناخب عراقي مؤهل، ساند ما يقارب الثلث منهم فكرة الدولة ذات الحزب الواحد، بينما قال ٤٦ بالمائة من مؤيدي التعددية ان اداء الحكومات المحلية القائمة كان ضعيفا. وبرغم هذا، فان ٧٥ بالمائة من المستفتين عبروا عن تفاؤلهم بمستقبل العراق، وقال ٦٩ بالمائة انهم ينوون التصويت.

لكن على الرغم من ان الاحزاب الدينية قد لا تحصل على النجاح الذي حازته في الانتخابات السابقة، فان المحللين يقولون ان استحواذهم على الاموال، وقبضتهم على المقاعد في المجالس المحلية والوطنية، وقدرتهم على تشكيل تحالفات سياسة سوف تضمن لهم، الى حد كبير، تبعية كبيرة في التنافس المحلي.

يقول كريم المحمداوي ، سائق التاكسي البالغ من العمر ٥٧ عاما من محافظة ميسان: «نحن بلد مسلم لا يتقبل ابدا من يوزع المشروبات الكحولية ويحث اولادنا على التشبه بالنساء.»

وتبذل الحكومة، التي رصدت مبلغ ٢٢٥ مليون دولار من اجل الانتخابات، جهودا حثيثة لتصل الى نسبة المشاركة التي بلغت ٦٣ بالمائة في انتخابات عام ٢٠٠٥، والتي اجريت في نفس يوم انتخابات الجمعية الوطنية.

ومن اجل منع التزوير سيسمح لـ ٤٦،٠٠٠ من المراقبين غير المتحزبين، بمتابعة سير التصويت في داخل مراكز الاقتراع.

عن: هيرالد تربيون

مشاركة آلاف المرشحين في انتخابات مجالس المحافظات قد تعقّد الانتخابات

ترجمة: وفاء حميد

سيجد الناخبون العراقيون في الشهر القادم ١٤،٥٠٠ مرشح يتنافسون على ٤٤٠ مقعداً شاغراً في مجالس المحافظات، وهذا قد يسبب ارباكاً في الاقتراع.

يوم ٣١ من كانون الثاني سيكون بداية لسلسة من الانتخابات للسنوات القادمة بما فيها المنطقة الكردية، وكذلك الاستفتاء العام حول المعاهدة بين الولايات المتحدة والعراق والانتخابات التشريعية.

ومن المؤمل لانتخابات مجالس المحافظات أن تجلب أشخاصاً جدداً إلى الحكومة المحلية والتي شغلتها الكتل السياسية في انتخابات عام ٢٠٠٥. كما يعطي الأحزاب الوطنية فرصة للنهوض بجدول أعمالها.

ولهذا فان ملصقات رئيس الوزراء نوري المالكي ملأت شوارع بغداد حتى وانه لن يكون في رئاسة الوزراء الشهر. هذه اللافتات تهدف الى حشد الدعم في الانتخابات.وتصل نسبة المرشحين المتنافسين إلى ٣٣ مرشح يتنافس على كل موقع، نسبة يعتبرها المرشحون انها تظهر حماس العراق للديمقراطية.

يقول عمار محمد جياد، ٣٥ عاماً وهو طبيب والذي يترشح عن مكتب محافظة الأنبار، غرب العراق: «إن التجربة الديمقراطية العراقية وُلدت مؤخراً، لذلك نرى عدداً كبيراً من الناس يحاولون الدخول في هذه العملية .التصورات بدأت تتغير منذ انتخابات عام٢٠٠٥، حيث بدأ المقترعون يختارون القوائم التي تمثلهم. حيث كانت أسماء المرشحين لا تظهر في الاقتراع لأن التعريف بأنفسهم كان يشكل خطراً عليهم.

في هذه المرة ستكون أسماء المرشحين معلنة في القوائم الانتخابية، وبذلك يستطيع المقترع أن يتعرف على أعضاء الأحزاب السياسية المشاركة. فإذا اختاروا قائمة معينة فإن الحزب سيختار من يمثله في المجلس.

العراقيون دائمو التذمر من حكومتهم الحالية، متهمين قيادتها بأنهم يسعون وراء منافعهم الشخصية، ويستشري فيها الفساد وذلك بحسب ما حققوه من نتائج. وظلال الشك تخيم على الانتخابات القادمة.

يقول عصام مانع ٤٦ عاماً من سكنة بغداد، «إنه أمر مخيف»، ويضيف «ليس فقط بسبب عدم محبتهم لوطنهم، ولكن أيضاً بسبب حبهم للمال وبسبب الفساد أيضاً».

ويضيف أنه كان موجوداً في قاعة للانترنيت يوم الأربعاء الماضي عندما سخر بعض الزبائن الحاضرين من المرشحين الذين تقدموا للانتخابات.

ويقول حيدر كاظم ٣٥، عاماً ويعمل محاسب: «انه أمر سهل، في حين لم نرهم في حياتنا أبداً والآن يظهرون فجأة، حيث ظهر احد الأحزاب فجأة وبدأ بتوزيع الكرات والملابس الرياضية، وحزب آخر طرق باب منازلهم وقدم لهم هدية رحلة مجانية إلى الأضرحة المقدسة في سامراء والنجف».

ويبدو أن البعض الآخر من المواطنين لم يكن متفائلاً بخصوص نتائج الإنتخابات، حيث يقول محمد العيساوي ٢٥ عاماً، من سكنة الأنبار: «أتمنى أن يكون المرشحون الجدد أفضل من الحاليين، لأننا بصراحة لم نلمس أي تغيير حقيقي في حياتنا».

ويضيف : «أنها عملية جديدة على العراق، ولهذا نرى عدداً كبيراً من المرشحين في المجلس. أتمنى أن يكون الفوزمن نصيب النخبة الجيدة».

و بعيداً عن قوائم المرشحين المشاركين في الاقتراع، انتخابات العام القادم ستكون مختلفة عن انتخابات عام٢٠٠٥ حيث سيشارك فيها المسلمون السنة. حيث أن كثيراً منهم قاطعوا الانتخابات السابقة للاحتجاج على التقليل من دورهم في الحكومة الحاكمة والتي تشكلت منذ سقوط النظام السابق. وحث رجال الدين الناس على المشاركة في التصويت من خلال صلاة الجمعة قبل عدة أسابيع مضت من أجل أن يُسمع صوتهم.

ويضيف السيد جياد: «إن المرشحين من الأنبار يرون انه الانتخابات المقبلة هي محورية بالنسبة للعراق». ولفت النظر إلى انتخابات الرئيس الجديد للولايات المتحدة باراك أوباما، باعتبارها مؤشراً: ويقول: «التغير مهم ولكن الأمل أهم، نحن العراقيين نؤمن أننا قادرون على الحصول على من يحمل صفات القوة والشرف والاخلاص لتحمل المسؤولية».

عام 2009 في العراق.. فجرٌ لعهد جديد برغم المخاوف القديمة

ترجمة: المدى

بحلول عام ٢٠٠٩ حقق العراق، على الورق في الاقل، انجازا لم يتسنَّ له منذ ان غزته القوات الاميركية، قرابة ستة اعوام مضت، واسقطت نظام حزب البعث الذي كان يرأسه صدام حسين، والذي استخدموه كمقر منذ ان سيطرت القوات الاميركية على بغداد، ليشغلوا بنايتهم الجديدة التي تبلغ مساحتها ٤٢٠ ألف متر مربع، وتعد اكبر موقع لسفارة اميركية في العالم.

وعلى الرغم من ذلك، فان العراقيين غير راغبين في القول بان ايام العنف الطائفي البغيضة قد ولت، او ان ما يحدث الان سوف يؤدي الى مستقبل افضل.

وهم يتوقعون صراعا حول المناطق. ومع اقتراب الانتخابات المحلية في وقت لاحق من هذا الشهر، فانهم قلقون من ان يؤدي التنافس السياسي الى تجدد العنف. وهم لايزالون غير واثقين في الحكومة، وغير واثقين في المستقبل الذي ليس بمقدوهم التنبؤ به.

وقد عادت الاسواق في الهواء الطلق الى الانتعاش من جديد. وفتحت المتاجر، كما تم اعادة بناء المقاهي التاريخية والمكتبات والمطاعم. يبدو ان المخاوف والمآسي التي حدثت عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، حينما اجبر العنف الطائفي والتفجيرات العشوائية العراقيين على الانزواء في منازلهم، قد تلاشت في معظمها. لكن من الصعب، باي حال، ان يعود الامل بهذه السرعة بعد كل هذا القدر من سفك الدماء.

وقد عاد رواد مقهى الشابندر، وهو مؤسسة فكرية في شارع المتنبي، سوق بيع الكتب التاريخي في بغداد والذي سمي نسبة الى الشاعر العراقي الذي يعد اشهر شعراء العرب على مدى التاريخ، عاد الرواد الى المقهى الذي احترق إثر تفجير ارهابي عام ٢٠٠٧، ثم تمت اعادة بنائه.

يشعر محمد كاظم الخشالي ببعض البهجة حينما يجلس الى طاولته في مدخل المقهى، كما كان يفعل على مدى خمسين عاما، واضعا كتابا عن التراث الشعبي العراقي امامه، وهو يتسلم النقود من الزبائن عن المشروبات التي تناولوها. وقد علق على يسار الحائط خلفه صورة تحمل وشاحا اسود في اعلاها. لقد قتل اربعة من اولاده واحفاده في تفجير عام ٢٠٠٧.

يقول انه قبل خمسة اعوام كان لديه اربعة اولاد متعلمين وثلاثة عشر حفيدا. وقد حقق حلمه في بناء مكان لتجميع المثقفين لمناقشة الشعر والفلسفة، مكان يقصده السواح ليطلعوا على تاريخ العراق وحضارته. اما اليوم فقد امتلأت عيناه أسى وهو في مقهاه الذي انفقت الدولة على اعادة بنائه.

وهو يقول: «لقد اعتبرت نفسي اميرا من قبل. لقد تم اعادة بناء المقهى ودار الطباعة. لكن الحياة تغيرت. لقد انتقلت من والد يعيش مع اولاده الى والد يعيش لاعالة ايتام اولاده.. لقد اضحت الحياة تعذيبا.»

وقد توفيت زوجته ايضا. وهو يقول انها توفيت كمدا وحزنا. تأتي اصوات المثاقب والمناشير الآلية من الخارج لتؤكد على التغيير في شارع المتنبي الجديد الذي بُني على انقاض سلفه الجريح.

يصل جسر الائمة بين احياء الاعظمية ، والكاظمية وقد تمت إعادة فتحه مجددا بعد سنوات من الغلق لمنع المتطرفين من استهداف وقتل بعضهم البعض الاخر.

والان يتزاور سكان احدى المنطقتين مع سكان المنطقة الاخرى. ليس من المستغرب ان تسمتع الى هتافات تنطلق من سيارة عَلقت عند تقاطع مروري. لكنها لاتزال غير اعتيادية.

يتم اخلاء الحافلات التي تعبر الجسر، والممتلئة بالزوار الى مرقد الامام الكاظم او الامام ابو حنيفة على جانبي الجسر، يتم اخلاؤها من ركابها قبل عبورها الجسر. ويقوم الجنود بتفتيشهم وتفتيش مركباتهم قبل ارسالهم في طريقهم.

عن: جريدة مكلاتشي

مازال العراق يحتاج للسيطرة مع نمو الملاحة الجوية

ترجمة: عمار كاظم محمد

بدا العراق رسميا مرحلة السيطرة على أجوائه هذا الأسبوع لكن مهندسي الملاحة الجوية في العراق مازالوا مدربين فقط على السيطرة على الأجواء العليا من البلاد ذلك ما يترك الولايات المتحدة تسيطر على كل شيء على ارتفاع ٢٤ ألف قدم ما يعني أن مهندسي الملاحة الجوية الأمريكان يعالجون كل شيء بدءاً من المدرج حتى ارتفاع ٢٣٩٩٩ قدم .

المسؤولون العراقيون والأمريكان قالوا أنهم يأملون أن العراق سيقول وداعا لكل مستشاري ملاحته الجوية من الأمريكان بحلول عام ٢٠١١ وهي السنة التي عينت في الاتفاقية الأمنية للانسحاب الكلي للقوات الأمريكية من العراق بينما تشهد شركات الطيران في العراق نموا في رحلاتها للمرة الأولى منذ عقود .

ففي يوم الجمعة الماضي هبطت طائرة تجارية أوربية في مطار بغداد الدولي للمرة الأولى منذ ١٧ عاما وفي شهر أيار الماضي أعلنت الخطوط الجوية العراقية عن خططها لشراء ٣٠ طائرة تجارية من شركة بوينغ وهناك مسؤولون في النجف يتحدثون عن تشكيل شركة طيران إقليمية في النجف بالتنسيق مع الحكومة المحلية التي تدير مطار المدينة .

أصبح مطار بغداد الدولي يستقبل الآن أكثر من ٣٥ رحلة جوية في اليوم وهي نسبة اكبر مما كان عليه الحال قبل سبعة عشر عاما تلك الرحلات تأتي من جميع أنحاء الشرق الأوسط ضمن شركات للناقلين الأتراك والسوريين والأردنيين .

يقول صبيح الشيباني مدير عام الطيران المدني « هناك الكثير من الناس الذين يتطلعون ويحلمون بالمجيء إلى العراق وكانت المطارات وشركات الطيران العراقية لديها القليل فقط من المصادر لكي تبدأ من جديد بعد حرب العراق عام ٢٠٠٣ على الرغم من أن الحرب نفسها لم تستنفذ أصول الطيران في العراق لكن ٢٠ عاما من القتال والعقوبات الاقتصادية قد شلت هذه الصناعة تماما حيث أن العقوبات الدولية على العراق بعد مرحلة غزو الكويت منعت الرحلات الدولية إلى خارج العراق وأنهت الرحلات الجوية الداخلية إلى شمال البلاد ولهذا كانت الخطوط الجوية العراقية مغلقة عمليا والعراق يخفي طائراته المدنية في الأردن حيث غادر مهندسو الملاحة الجوية والطيارون القادرون على العمل إلى الخارج والآخرون تقاعدوا وبضمنهم السيد الشيباني الذي كان قائدا في الخطوط الجوية العراقية السابقة وطيارا فيها لذلك حينما بدأت الولايات المتحدة بإنعاش هذه الصناعة مجددا فقد بدأنا من الصفر كما يضيف الشيباني .

يضيف مسؤول سفارة الولايات المتحدة قائلا « لقد كان مهندسو الملاحة الجوية الذين بقوا يمتلكون معلومات أصبحت قديمة ولم يتعودوا بعد على التقنيات الحديثة وذلك الجهد المبكر الذي بذل لتدريب مهندسي الملاحة الجوية قد تلكأ كثيرا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية لكنه عاد إلى الانتعاش مع عام ٢٠٠٥ واستمر بمرور الوقت حينما أصبح العراقيون قادرين على الإمساك بزمام الملاحة الجوية بثقة حيث يمتلك العراق الآن نحو ٧٧ جهاز سيطرة لأغراض التدريب وهو يخطط لاستئجار ٨٠ جهازا جديدا في السنة القادمة .

تتطلب فترة التدريب فترة تتراوح ما بين عام إلى ثمانية عشر شهرا لكي يكتسب مهندس الملاحة الجوية التفويض الأساسي ويضيف الشيباني قائلاً: إن ذلك يعني أن العراق يستطيع أن يملاء مواقعه المائة والستون المطلوبة في المطار للملاحة الجوية بحلول عام ٢٠١١ إذا نجحت دفعة الاستئجار القادمة للأجهزة .

في الأشهر الأخيرة الماضية تمكن مهندسو الملاحة الجوية من السيطرة على المجال الجوي فوق ٢٩ ألف قدم وهذه المنطقة تحتوي على بعض رحلات جوية بضمنها مرور الرحلات الدولية للطائرات في المجال الجوي العراقي ثم استطاع العراق السيطرة على مجاله الجوي فوق ٢٤ ألف قدم هذا الأسبوع ما يتيح له مجالاً أكبر في السيطرة على عدد أكبر من الرحلات الجوية وسوف يستمر بالسيطرة بصورة أكبر مع استيراده المزيد من أجهزة السيطرة حيث يضيف المسؤول الأمريكي قائلا إننا سنسلم المطار كلما أسرع العراقيون بالسيطرة على مجالهم الجوي حيث سيتمكن العراقيون من الإمساك بزمام السيطرة على الرحلات الجوية الصباحية في مطار بغداد والبصرة بعد أن كانت تحت إشراف الجيش الأمريكي.

عن صحيفة ماكلاشي